الأمم المتحدة



Distr.: General
11 December 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلســة مجلس الأمن ٨٤١٥، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسـم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام بشأن السودان وجنوب السودان“:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في إعادة تشـكيلها على النحو المطلوب في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) ويؤكد من جديد التزامه بدعم عملية الانتقال من حفظ السـلام إلى بناء السـلام وتحقيق التنمية في دارفور. ويرحب مجلس الأمن في هذا السـياق أيضـا بعقد المناسـبة الرفيعة المسـتوى بشـأن الانتقال من حفظ السـلام إلى بناء السـلام وتحقيق التنمية في دارفور في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

”ويرحب مجلس الأمن بمظاهر التحسـن المسـتمر في الوضـع الأمني في جميع أنحاء دارفور خارج منطقة جبل مرة، بفضل نشر قوات الأمن الحكومية وحملة جمع الأسلحة التي اقترنت به، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة والعملية المختلطة من أجل تشـجيع حل المنازعات بين القبائل بالوسـائل السـلمية. ويشجع مجلس الأمن حكومة السودان على مواصلة تنفيذ جهود نزع سلاح المدنيين على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبالتنسيق الوثيق مع العملية المختلطة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بأن تسـليم بعض مواقع أفرقة العملية المختلطة إلى حكومة السـودان وفقا للقرارين٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨) قد تم بنجاح، وأن العمل جار حاليا لتسـليم مواقع إضـافية وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ويطلب مجلس الأمن إلى العملية المختلطة كفالة أن تُسـلَّم مواقع الأفرقة وأصول البعثة طبقا للممارسات العامة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويشـجع مجلس الأمن حكومة السـودان على كفالة استخدامها وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين العملية المختلطة وحكومة السـودان. ويشـير مجلس الأمن إلى قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، ويحث حكومة السـودان على كفالة وصول العملية المختلطة دون قيود إلى المناطق التي تقصدها في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك المناطق التي انسحبت منها.





"وبجلس الأمن وإن كان يرحب بإعلان وقف الأعمال العدائية من جانب واحد من قبل حكومة السودان ومن قبل الحركات المسلحة، بما فيها جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد ليتأتى إيصال المساعدات الإنسانية، إلا أنه ما زال يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة جبل مرة، ومن ثم فهو يحث جميع الأطراف على التقيد بوقف الأعمال العدائية من جانب واحد الذي أعلنته وعلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين دون عوائق.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالفقرة ٩ من بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (PSC/PR/COMM.(DCCXCIV)). ويشير مجلس الأمن أيضا إلى قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) الذي أعرب فيه عن اعتزامه النظر في فرض تدابير إضافية ضد من يعرقلون عملية السلام.

"ويشير مجلس الأمن إلى طلبه الوارد في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) إلى الأمين العام أن يقدم استراتيجيةً مفصلة ذات نقاط مرجعية واضحة تنظم خروج العملية المختلطة. ويحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/912)، بما في ذلك النقاط المرجعية ومؤشرات الإنجاز المقترحة. ويعترف مجلس الأمن بأن التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات سيسهم في نجاح عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام ويدعو رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدما معلومات مفصلة عن التقدم المحرز صوب تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات ضمن التقارير المنتظمة المقدمة كل ٩٠ يوما. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن كذلك إلى العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري القيام بالرصد الفعال للتقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات.

"ويعترف مجلس الأمن بأن بعض النقاط المرجعية والمؤشرات المقترحة ذو أولوية ملحة وأن بعضا منها يمثل أهدافا طويلة الأجل لبناء السلام في دارفور. ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام ويدعو رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يعطيا أولوية خاصة في التقارير المقدمة كل ٩٠ يوما وفي الاستعراض الاستراتيجي المقبل للتقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات التي تركز على حماية المدنيين، ولا سيما المتصلة منها بالنازحين واللاجئين العائدين، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحالة الإنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لمساعدة المجلس في توجيه نظره في مستقبل ولاية العملية المختلطة.

"ويشير مجلس الأمن إلى إحاطته علما في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) بتوصيات الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقريرهما الخاص (S/2018/530)، بما في ذلك مفهوم المرحلة الانتقالية التي ستضطلع بها العملية المختلطة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري على مدى فترة سنتين تحضيرا لخروج البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتصفيتها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، شريطة ألا يطرأ أي تغيير كبير في الوضع الأمني في دارفور وأن يتم إحراز تقدم في تحقيق المؤشرات والنقاط المرجعية الرئيسية.

"ويشير مجلس الأمن إلى طلبه الوارد في قراره ٢٤٣٦ (٢٠١٨) أن يكفل الأمين العام استخدام البيانات ذات الصلة بفعالية عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأداء عمليات حفظ السلام، في تحسين التحليل وتقييم عمليات البعثات، استنادا إلى معايير واضحة ومحددة جيدا لتنفيذ الولايات، ويؤكد ضرورة استعراض جميع عمليات حفظ السلام بانتظام.

”ويشجع مجلس الأمن العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، على كفالة أن تدعمَ أنشطتُهما الانتقالية المتكاملة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات المقترحة، ومع تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وخطط حكومة السودان في مجال التنمية. ويطلب مجلس الأمن أن يتم، في إطار هذا التخطيط، إيلاء الاعتبار الواجب لضمان تكريس الموارد البشرية والمالية الكافية للتخطيط للمرحلة الانتقالية المستدامة وأنشطتها.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن النقاط المرجعية والمؤشرات تتضمن عددا من الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب حكومة السودان، ويدعو حكومة السودان إلى الاستفادة من الخطوات التي اتخذتها بالفعل لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال التواصل البناء مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والجهات الوطنية المعنية صاحبة المصلحة من أجل تحقيق تحسن ملموس في الوضع القائم في دارفور وإحراز تقدم صوب تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات المقترحة.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة إلى تعبئة الموارد لضمان تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات، فضلا عن العملية الأوسع نطاقا للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وتحقيق التنمية والحفاظ على السلام في دارفور، بما في ذلك مواصلة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام. ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الصدد بالدور المحتمل لصندوق بناء السلام. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والجهات المانحة على المشاركة في مؤتمر إعلان التبرعات المقترح خلال المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وتحقيق التنمية في دارفور المنعقدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وفي استمرار تحديث استراتيجية تنمية دارفور.“